



Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1/FRA(SUM)
17 February 1998
ARABIC
Original: FRANCH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



فرنسا

ملخص

التقرير عن الاستعراض المتعلق بالبلاغ
الوطني المقدم من فرنسا

فريق الاستعراض مؤلف من:

يان فان رينسبرغن، بلجيكا
لوري ميكائيليس، أمانة منظمة التعاون
والتنمية في الميدان الاقتصادي
أنيكيت غاي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة
الإطارية بشأن تغير المناخ
الطاهر الحاج صادق، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة
الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

كما يرد في الشبكة العالمية تحت <http://www.unfccc.de>

عملاً بالمادتين ٤ و ١٢ من الاتفاقية، يتوجب على الأطراف تقديم بلاغات وطنية عن تطبيق الاتفاقية. والمبادئ التوجيهية النازمة لإعداد البلاغات وإجراءات النظر فيها وضعت من قبل اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض بشأن وضع اتفاقية إطارية تعنى بتغير المناخ (المقران ٢/٩ و ١/١٠) ومؤتمر الأطراف الذي اعتمد، في دورته الأولى، المقررين ٢/م أ-١ و ٣/م أ-١ (انظر الوثيقة FCCC/CP/1995/7/Add.1). وطبقاً لهذه المقررات، تم تجميع وعملية توليف ل ٣٣ بلاغاً أولياً مقدماً من الأطراف المدرجة في المرفق الأول (انظر الوثيقة FCCC/CP/1996/12/Add.1 و Add.2).

وسوف يعرض على الهيئتين الفرعيتين وعلى مؤتمر الأطراف، عند بحث تطبيق الاتفاقية، هذا التقرير باللغة الانكليزية فضلاً عن ملخص لهذا التقرير يوزع باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وسيعرض على هذه الأجهزة كذلك ملخص للبلاغ الوطني الأول المقدم من فرنسا ومعلومات بحسب البلدان تؤخذ من تجميع لتقرير توليفي عن كافة البلاغات الوطنية التي سبق تقديمها.

ملخص^(١)

١- أجرى الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني الأول المقدم من فرنسا في الفترة ما بين حزيران/يونيه ١٩٩٦ وأيار/مايو ١٩٩٧ فريق الاستعراض الذي ضم خبيراً من بلجيكا وخبيراً من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى الموقع في الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، والذي قام بزيارة.

٢- ومنذ الصدمة البترولية الأولى وفرنسا تطبق سياسة في مجال الطاقة تستهدف توقي حالات النقص في الطاقة والارتفاع في كلفتها. ونتيجة لذلك حققت فرنسا فعلاً، في عام ١٩٩٠ أرباحاً طائلة في اقتصادات الطاقة وخاصة في القطاعين السكني والصناعي. وعليه فإن الكلفة الهامشية للتخفيضات التي أُجريت بعد السنة المرجع هي أعلى من التكاليف المماثلة لبعض الدول الأطراف الأخرى. وفي عام ١٩٩٠ بلغت الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد ٥,٩٢ طنناً (على حين أن المتوسط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل في ١٢ طنناً تقريباً). ومن وجهة النظر الفرنسية، فإن الالتزام بتبني سياسات وتدابير للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، هذا الالتزام الوارد في الفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاقية، سينفذ في الاتحاد الأوروبي إجمالاً من قبل، هذا الاتحاد والدول الأعضاء فيه، على أن يتصرف كل عضو في إطار اختصاصاته. وفرنسا تحبذ بذل جهد موحد وتقدر أن مثل هذا الجهد يمكن أن يتحقق وبالذات بفضل التدابير الضريبية المنسقة. وتساق على سبيل المثال ضريبة الكربون على المستوى الأوروبي البالغة ٧٠ وحدة من وحدات النقد الأوروبية للطن الواحد، التي تفرض وفقاً لطرائق مناسبة. وتشمل السياسة الفرنسية في مجال الطاقة أموراً منها قرار تنمية القدرة على إنتاج الكهرباء بالاعتماد على الطاقة النووية. وفي عام ١٩٩٢، كانت حصة التزود الكلي بالطاقة الأولية المتأتية من الطاقة النووية تمثل نحو ٣٥ في المائة والطاقة المائية أكثر من ٧ في المائة.

٣- والجرد المتعلق بعام ١٩٩٠ يخص انبعاثات غازات الدفيئة وثاني أكسيد الكربون (٣٦٦,٥٣٦ جيجاغرام)، والميثان (٢,٨٩٥ جيجاغرام)، وأكسيد النيتروز (١٧٧ جيجاغرام)، وسلائف الأوزون أي أكاسيد النيتروجين (١,٧٢٢ جيجاغرام)، والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثان (٢,٤٢٤ جيجاغرام)، وأول أكسيد الكربون (١٠,٩٥٢ جيجاغرام). كما وضع جرد بالانبعاثات عن السنوات ١٩٩١، و١٩٩٢ و١٩٩٣. ولوضع الجرد اتبعت منهجية كشف الانبعاثات الجوية لعام ١٩٩٠. ووضع نظام مشترك (منهجية وبرامجيات) يسمح بإعادة تنظيم الجرد وفق التوجيهات الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

٤- ويرد في البلاغ الوطني عرض لمختلف السياسات والتدابير المعتمدة فيما يخص العديد من القطاعات بغية خفض الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز وأكاسيد النيتروجين والمواد العضوية المتطايرة غير الميثان وأول أكسيد الكربون وتنمية قدرة بالوعات وأحواض امتصاص ثاني أكسيد الكربون. ويرمي البعض من هذه التدابير تحديداً إلى اتقاء غازات الدفيئة على حين أن معظم التدابير الأخرى لها أهدافاً أولية أو ثانوية. وتقدم تقديرات، إن كانت متوفرة، للآثار الممكن أن يحدثها كل تدبير يتخذ على صعيد الحد من غازات الدفيئة.

(١) عملاً بالمقرر ٢/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1)، أُحيل نص التقرير الكامل إلى الحكومة الفرنسية التي لم تبدِ بشأنه أي تعليقات أخرى.

٥- ومعايير أداء الطاقة السارية فيما يخص المباني الجديدة تتسم فعلاً بتشددها، ولكن وبالنظر إلى ضعف معدل ما يشيد من المباني الجديدة لن يكون لتدابير جديدة تتخذ سوى القليل من الأثر على المدى القصير. أما فيما يتعلق بالمباني القائمة فقد تم في ١٩٩٦ تجديد العمل بالحوافز الضريبية المقدمة في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بغية الاستثمار في تدابير حفظ الطاقة. وتطبيق تدابير حفظ الطاقة في ميدان المباني العامة من شأنها أن تسمح بتحقيق وفر في الطاقة بمقدار ١٢ في المائة مما سيساعد على خفض بمقدار ٢٠٠ كيلو طن من ثاني أكسيد الكربون وهو الحجم المتخذ هدفاً لعام ٢٠٠٠.

٦- ثم إن هيمنة الطاقة النووية في فرنسا على إنتاج الكهرباء ستبقى في المستقبل المتوسط الأجل بحيث تقتصر إمكانية الحد من غازات الدفيئة على إنتاج الكمية القصوى. وتطبق، كما هو متوخى في البرنامج تدابير تستهدف تسطير حدود القصوى. وعناصر الدعم الرئيسية المقدمة من فرنسا لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تهم الكتلة الحيوية والطاقة الهوائية. ورغم أن سعر الطاقة الهوائية، في الساعة الراهنة، لا يمكن أن يكون سعراً تنافسياً مقارنة بمصادر الكهرباء الأخرى، إلا أن المفروض في التكاليف أن تقل وهذا التدبير يرمي إلى تسهيل الترويج التجاري لهذه التكنولوجيا. ويتواصل تنفيذ "خطة خشب الطاقة" من أجل استخدام الخشب لأغراض التدفئة كما هو موصوف في البرنامج.

٧- أما فيما يتعلق بنقل البضائع تبدو بعض التخفيضات في المتناول بفضل برنامج المراقبة التقنية وصيانة أفضل للسيارات وبالمقابل فإن الحد من قوة وسائل النقل الثقيل، الذي اقترح في البرنامج بوصفه إجراء يطبق على مستوى الاتحاد الأوروبي، لم يخضع حتى الآن لمناقشة متعمقة مع الشركاء الأوروبيين لفرنسا. وفيما يتعلق بالسيارات وغيرها من وسائل النقل الخفيف، يتزايد الأمل في إمكانية خفض استهلاك وقود السيارات الجديدة بعد عام ٢٠٠٠ في إطار برنامج اقترحتة اللجنة الأوروبية. وتمت الزيادة في الضريبة الإسمية المفروضة على البنزين العادي بما مقداره ١٥ في المائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ الأمر الذي تسبب في زيادة في سعر البيع بالتجزئة وصلت إلى ٩ في المائة. ومن شأن مشروع وضع لغاية أواخر عام ١٩٩٥ يسمح لكل من يشتري لك سيارة جديدة من الانتفاع بعلاوة إذا ما أراد استبدال سيارته المستعملة بتحقيق خفض بما مقداره ٠,٣٢ مليون طن من الكربون بحلول ٢٠٠٠. ولم يوضع تقدير كمي للعواقب الجانبية للعلاوات الممنوحة لقاء شراء سيارات جديدة (زيادة عدد السيارات الجديدة المصنوعة مما يفضي إلى زيادة في حجم الانبعاثات أو استبدال السيارات الصغيرة الحجم المستعملة بسيارات جديدة أكبر منها أو أكثر استهلاكاً للطاقة) وهي عواقب يمكن أن يكون من أثرها القضاء على التخفيضات في الانبعاثات التي تحققت سلفاً.

٨- واستحداث الايثانول والاستر الميثيلي المستخرج من زيت السنجم لغرض استخدامهما في قطاع النقل يجري كما هو متوخى في البرنامج. والأهداف المتوخاة لعام ٢٠٠٠ تظل واقعية وإن كانت مرهونة بالسياسة الزراعية. والحكومة تشجع على وضع سياسة على المستوى المحلي لخفض حركة المرور في المدن وتقوم لهذا الغرض بإصدار توجيهات في ميدان إدارة النقل. ووفقاً للبرنامج من شأن سيطرة أفضل على حركة المرور أن تسمح بتحقيق تخفيض نسبته ٢٠ في المائة من غازات الدفيئة في المراكز الحضرية (٠,٦ إلى ٠,٩ مليون طن من الكربون في السنة) ولكن لا نعرف إلى أي حد يمكن أن يتحقق هذا الخفض من الآن وحتى حلول عام ٢٠٠٠. أما فيما يخص انبعاثات غازات الدفيئة والغازات الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالنقل فإن استعمال النظام الحفزي للعادم في سيارات البنزين الجديدة في ظل احترام معايير

الاتحاد الأوروبي فيما يخص بالانبعاثات سيكون من أثره، فيما يرجح، زيادة الانبعاثات من أكسيد النيتروز بحسب السيارة الواحدة/الكيلومتر الواحد مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠ وإن انخفضت انبعاثات سلاسل الأوزون التروبوسفيري. ولا يتضمن التقرير تقديرات فيما يتعلق بآثار الانبعاثات من أكسيد النيتروز بحلول عام ٢٠٠٠.

٩- والتدابير التي اتخذتها فرنسا في القطاع الصناعي تشمل الالتزامات الطوعية التي ترمي إلى خفض انبعاثات مجموعة بكاملها من غازات الدفيئة ولوائح تنظم الانبعاثات من أكسيد النيتروز. وقد ورد وصف لما ينتوي الفريق تحقيقه ومحتوى الاتفاقات التي أُبرمت بالفعل، والمفروض أن تسمح بالبدء في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بما مقداره مليون طن من الكربون بحلول عام ٢٠٠٠ مقارنة بمستوياته لعام ١٩٩٠. ومنذ أن وضع البرنامج قامت الحكومة بتوسيع نطاق المساعدة المالية الممكن تقديمها للمستثمرين في ميدان أداء الطاقة والتوليد المشترك. والمعتقد أن تولد ضريبة مفروضة على انبعاثات الصناعة من المركبات العضوية المتطايرة غير الميثان بمقدار ٨١٠ طن خفصاً يتراوح ما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ طن في السنة. وتأجلت الاتفاقات الرامية إلى خفض الانبعاثات من أكاسيد النيتروجين بسبب راجع جزئياً إلى التأخير الذي سجل في اعتماد الاتحاد الأوروبي لمختلف التوجيهات ذات الصلة بالمحروقات.

١٠- وأثناء الإصلاح الزراعي الراهن يتم إيلاء أولوية أعلى للحفاظ على إمكانات الانتاج الزراعي ومن ثم فإن الخطط التي يتناولها البلاغ والرامية إلى الزيادة في المساحات المشجرة لغاية ٣٠ ٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٨ لم تنفذ. والميزانية المتوقعة لاستخدام الخشب في البناء ارتفعت من ٧ ملايين فرنك عام ١٩٩٣ إلى ٢٣ مليون فرنك عام ١٩٩٦ والمفروض أن تتواصل زيادتها وإن بوتيرة أبطأ. والهدف المتمثل في تخزين ٠,٣٥ مليون طن من الكربون في السنة بحلول ٢٠١٠ باق وإن يكن من المرجح أن تظل الآثار محدودة بحلول عام ٢٠٠٠.

١١- والاسقاطات المتعلقة بثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز مبينة على انفصال بحسب كل غاز على حدة بالنسبة لعام ٢٠٠٠. وصافي الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز مقدمة في شكل مجموع يراعي قيم إمكانات الاحترار العالمي المحددة من قبل الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ في عام ١٩٩٤. وأُخذت في الاعتبار الكميات التي تستوعبها البواليع ولكنها مقدمة بشكل منفصل. وتتضمن الاسقاطات الأثر المتولد عن التدابير. ولم يوضع أي سيناريو "لانعدام التدابير". والاسقاطات المبلغة تهم البلاد الفرنسية وتبين استقراراً عاماً في الانبعاثات من غازات الدفيئة لغاية عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٠ حيث تحدد الكميات بترجيحها على أساس إمكاناتها للاحترار العالمي. وهناك زيادة بنسبة ٧ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون معوضة بانخفاض بنسبة ٤٧ في المائة من انبعاثات أكسيد النيتروز. وبحلول عام ٢٠٠٠ يفترض في انبعاثات غازات الميثان أن تكون في نفس مستوياتها لعام ١٩٩٠ وتثبيت الانبعاثات في البلد لا يعتبر مع ذلك هو الهدف المبتغى، كما يبين أدناه حيث لا تحدد فرنسا هدفاً للتثبيت عند المستوى المتوخى على صعيد الاتحاد الأوروبي. وهناك مجهود بذل بغية تقييم آثار السياسات والتدابير وتقديمها منفصلة. ويرد وصف للطريقة التي تم بها الاضطلاع بالأنشطة وتحدد الفرضيات والنهج التي قامت على أساسها الاسقاطات بالنسبة لمعظم القطاعات.

١٢- وتطور الانبعاثات المرتبط باستهلاك الطاقة من أجل تسخين المباني ينطوي على تصحيح راجع للأحوال المناخية. والطريقة ليست موصوفة في البلاغ ولكن الفريق الذي تولى النظر في البلاغ تلقى توضيحات تقنيه. والطريقة تقوم على أساس معدل الدرجات/الأيام بالنسبة لفرنسا وتطبق على الجزء من استهلاك الطاقة المرتبط بتسخين المباني بواسطة الناقل الطاقى ثم على انفصال بالنسبة للصناعة والقطاع السكني/التجاري. والمناخ المرجع هو متوسط فترة ثلاثين سنة (١٩٥١/١٩٨٠). والتصحيح المطبق يقابل زيادة في الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٠٠ بمقدار ٩,٥ مليون طن أي ٣ في المائة من الانبعاثات الاجمالية لعام ١٩٩٠.

١٣- وانبعاثات أكاسيد النيتروز والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثان لعام ٢٠٠٠ ستقل، فيما يفترض، وفقاً للاسقاطات بنحو ٣٠ في المائة مقارنة بمستوياتها لعام ١٩٩٠ طبقاً للأهداف المتوخاة في الاتفاقية بشأن التلوث الجوي العابر للحدود. وهذه الاسقاطات محسوبة على أساس اجمالي الآثار المحددة لكل إجراء. ويبين كذلك تخفيضات متوقعة في أكسيد الكربون (٧٥٠ كيلو طن من الآن وحتى عام ٢٠٠٠). والمفروض أن تفضي تدابير محددة تهدف إلى خفض الانبعاثات من المركبات الكربونية الفلورية المشبعة في إنتاج الألمونيوم إلى خفض بمقدار ١١٥ طن من المركبات الكربونية الفلورية المشبعة (ما يعادل ٢,٣ مليون طن من الكربون).

١٤- وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي مع البلدان النامية، أشير إلى تباطؤ في نمو معدل المساعدة الممنوحة بحسب الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥. وهذا الانخفاض راجع بالدرجة الأولى إلى تراجع الأنشطة في مجال التخلص من الديون. والمعلومات المتصلة بأنشطة التعاون العلمي والتقني التي اضطلع بها مركز التعاون الدولي والبحوث الزراعية من أجل التنمية والمركز الفرنسي للبحوث العلمية من أجل تنمية التعاون قد تأكدت. وتمثلت المساعدة الانمائية الرسمية (بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) في عام ١٩٩٠ في ٠,٦٠ في المائة وزادت بالتدريج إلى أن بلغت ٠,٦٤ في المائة عام ١٩٩٤ ولكنها انخفضت إلى ٠,٥٥ في المائة عام ١٩٩٥.

١٥- وجرى التذكير بمشاركة فرنسا في إنشاء مرفق البيئة العالمية في المرحلة الرائدة ومواصلة هذه المشاركة في المرحلة الراهنة. والموارد المالية المنتظر أن تخصصها السلطات الفرنسية للبيئة العالمية تتجاوز بمقدار ٤٤٠ مليون فرنك مبلغ مساهمة فرنسا في هذا المرفق الأمر الذي سمح بإنشاء مرفق فرنسي من هذا القبيل أُسند إليه هذا الفارق. وهذا المرفق ينتظر منه أن يمول التكاليف الإضافية المرتبطة بمراعاة البيئة العالمية في المشاريع الاستثمارية. وكُرس حتى الآن ما نسبته ٥٠ في المائة من موارد مرفق البيئة العالمية الفرنسي لتغير البيئة وتبين أن مشاريع من هذا القبيل يتطلب وضعها وقتاً أطول من تلك المشاريع التي توضع في ميادين أخرى مثل التنوع البيولوجي والمياه الدولية. وتمت الإشارة إلى الأثر المقابل المهم (نحو ١٠ أمثاله) الذي تحققه التمويلات المقدمة من مرفق البيئة العالمية الفرنسي. ويتوخى إعادة تجديد موارد هذا المرفق في نهاية كل دورة قوامها أربع سنوات.

- - - - -